التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

Agricultural finance and its impact on agricultural development in Algeria for 2000-2014.

حناش يمينة

جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 3

Amina.hanna84@yahoo.com

Received: 16/05/2019 Accepted: 23/06/2019 Published:30/06/2019

ملخص:

إن القطاع الزراعي كأحد القطاعات الاقتصادية الهامة في منظومة الاقتصاد الوطني بما يحققه من أمن غذائي، وبما يساهم به من دعم للدخل الوطني، دفع بالجزائر إلى انتهاج سياسة زراعية قائمة على التمويل لهذا القطاع بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه، وزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية بشقيه النباتي والحيواني، وتحقيق الأمن الغذائي. حيث تضمنت إستراتيجية التنمية الزراعية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2014 عدة برامج وخطط أهمها مخطط الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو والمخطط الخماسي.

تهدف هذه المداخلة إلى تشخيص واقع التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، وتأثيره على التنمية الزراعية، وكذا تقييمه من خلال العوائق التي تواجه تطبيقه، واقتراح بعض الحلول الممكنة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي، التنمية الزراعية، المخطط الوطني للتنمية الريفية، التجديد الفلاحي، التجديد الريفي.

تصنيف JEL: J43.Q14.Q00.

Abstract:

The agricultural sector as an important economic sector of the national economy with its food security, or with its contribution of national income support, Algeria has pushed for an agricultural policy based on funding for this sector with the aim of improving economic conditions and social workers, increase production and improve productivity by plant and animal, and achieve food security. During the period 2000-2014, the agricultural development strategy included several programmers and plans, notably the economic recovery scheme, the growth support scheme and the five-year plan.

The aim of this intervention is to diagnose the reality of agricultural finance in Algeria during the period 2000-2014, its impact on agriculture development, as well as its assessment through obstacles to its application, and to propose some possible solutions.

Keywords: Agricultural finance, agricultural development, National rural Development Scheme, Agricultural renovation, Rural regeneration.

JEL Classification: J43.Q14.Q00.

* **مرسل المقال:** حناش يمينة، الايميل: Amina.hanna84@yahoo.com.

تمهيد:

احتلت التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسة الاقتصادية للدول نظرا لأهمية الزراعية في نمو وتطور الاقتصاد، والجزائر وكغيرها من الدول أولت اهتماما واسعا لتطوير القطاع الفلاحي وتنميته وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي، عبر سلسلة من الإصلاحات والسياسات المتعاقبة تحت مسميات مختلفة، مبرزة في كل مرة إرادة الدولة بالنهوض بهذا القطاع الحيوي، بتوفير الأدوات والآليات اللازمة له على نحو يجعله قادرا على التأقلم مع المستجدات الداخلية منها والخارجية، وفي مقدمتها تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها، والهروب من فخ التبعية الغذائية للخارج.

ويعتبر التمويل الوسيلة المحركة للقطاع الفلاحي لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة للنهوض بهذا القطاع، ومن هذا المنطلق، تبنت الدولة سياسة تنموية جديدة تفتح المجال لدعم وتمويل القطاع الفلاحي ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2014، متمثلة في سياسة الإنعاش الاقتصادي وسياسة دعم النمو والمخطط الخماسي.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية في التساؤل التالي: **إلى أي مدى ساهم التمويل الفلاحي على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟.**

يمكن التعبير على هذه الإشكالية بجملة من التساؤلات الفرعية:

ما المقصود بالتمويل الفلاحي؟.

ما المقصود بالتنمية الزراعية؟.

كيف يؤثر التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية ؟.

ومحاولة منا للإجابة عن الإشكالية السابقة، تم اقتراح فرضيتين أساسيتين كالآتي:

- يشكل التمويل الفلاحي آلية أساسية للنهوض بالقطاع الفلاحي.

- تمكن أهمية القطاع الفلاحي في نجاح السياسات المتبعة للتمويل.

وتمت هيكلة الإجابة على الشكل التالي:

أولا: مفاهيم أساسية حول التمويل الفلاحي والتنمية الزراعية.

ثانيا: سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر ابتداء من 2000 إلى غاية 2014.

ثالثا: أثر التمويل الفلاحي على التنمية الزراعية في الجزائر.

رابعا: تقييم سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر (2000-2014).

أولا: مفاهيم أساسية حول التمويل الفلاحي والتنمية الزراعية

1. مفهوم التمويل الفلاحي

1.1 تعريف التمويل الفلاحي

قبل الخوض في تعريف التمويل الفلاحي، نشير إلى تعريف التمويل والذي هو توفير الأموال- السيولة النقدية- من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[1].

أما فيما يخص تعريف التمويل الفلاحي، حاول الكثير من الباحثين إعطاء تعريفات له، حيث عرفه البعض على أنه توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول مستوى معيشتهم[2].

فيما عرفه البعض الآخر على أنه مساهمات مالية تقدم من قبل الحكومات مباشرة أو من خلال إحدى أجهزتها على أراضيها لتستفيد منها الجهات المتحصلة عليها بشكل كلي أو جزئي، حيث تتمثل هذه المساهمات المالية في التحويلات المباشرة للمخصصات المالية- كالقروض والمساعدات-، والتحويلات المالية المحتملة – كضمان القروض أو مسح الديون أو إعادة جدولتها-، والعائدات الحكومية المتنازل عليها – كالتخفيضات الممنوحة على ضريبة الدخل-، والمساعدات الحكومية العينية والخدمات الأخرى باستثناء البنية التحتية، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، بالإضافة إلى كل التسهيلات والمساعدات الحكومية ذات الطبيعة العامة وغير الموجهة إلى منتجين معينين أو نشاط إنتاجي معين.

2.1 أنواع التمويل الفلاحي

هناك عدة أنواع من التمويل الفلاحي، أهمها:

- التمويل الذاتي: يعتمد هذا النوع من التمويل على الموارد الذاتية المتاحة، أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون اللجوء إلى مصادر خارجية.
- القروض البنكية: وهي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلا بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، و ذلك لتغطية العجز في السيولة.
- التمويل التعاوني: ويقصد به توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية والجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني، وتكون أموال الجمعية إما ملكا لها أو تقترضها من مصادر الإقراض المتوفرة[3].

3.1 أهداف التمويل الفلاحي

يمكن استعراض أهم أهداف التمويل الفلاحي فيما يلي[4]:

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة.
- المحافظة على حجم النشاط الزراعي الملائم والاستفادة من وفرات الحجم، وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها.
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق، ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات، والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون فيها المزارع قادر على العمل والاستثمار.

2. مفهوم التنمية الزراعية

2.1 تعريف التنمية الزراعية

لقد أجمع كل المهتمين بقضايا التنمية أنه لا يمكن فصل تعريف التنمية الزراعية عن المفهوم العام للتنمية الاقتصادية، لما تتضمنه من نشاطات إنتاجية زراعية وغير زراعية، على الرغم من أن العمل الزراعي يتسم ببعض الخصائص والسمات متضمنة في طبيعته البنائية لا توجد بالنسبة لغيره من القطاعات الأخرى، فقد عرفت التنمية الزراعية بأنها:"هي الزيادة أو النمو الإرادي المخطط له والمعين، ويمكن التوصل إلى هذا الحد من النمو بواسطة الإجراءات والتدابير الخاصة، ويعبر عنها في الوقت الحاضر بالمناهج و الخطط والسياسات التي تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو"[5].

في حين عرفت على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع[6].

تبنت منظمة الأغذية والزراعة مفهوم التنمية الزراعية وعرفتها بأنها عملية متكاملة تهدف إلى:

- ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كما ونوعا إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى.
- توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة عامة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي.
- المحافظة على الموارد الطبيعية، والعمل في حدود المستطاع لزيادة إنتاجيتها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد أو بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في التجمعات الريفية ولمنع تعرض البيئة للتلوث.
- العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الضارة باستدامة الإنتاج، وعلى تقوية آليات الاعتماد على الذات في العمل الإنتاجي.
- ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدامة[7].

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن التنمية الزراعية هي العملية التي تتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن، أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن.

2.2 أهداف التنمية الزراعية

تعتبر التنمية الزراعية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وارتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فإن أهداف التنمية الزراعية تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن تحقيق أهداف التنمية الزراعية هو تحقيق لجزء من أهداف التنمية الاقتصادية، حيث أن التنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي[8]:

- زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية.
- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة.

- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي، وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي، وتحقيق أعلى من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا.
- التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي.
- التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار. ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسين هما: توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة و تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات.
- العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات.
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.

ثانيا: سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر ابتداء من 2000 الى غاية 2014

دخلت الجزائر إلى هذه المرحلة ببرنامج اقتصادي، ترمي من خلاله إلى دعم برامجها للإصلاح الهيكلي والمحافظة على النتائج المحققة من خلال البرامج والمشاريع الكبرى التي خصص لها مبالغ تحت غطاء سياسي مسير لها، فظهرت من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) الذي مدته بالبرنامج التكميلي (2005-2009) ، إضافة إلى المخطط الخماسي (2010-2014) .

جدول 1: الأحجام المالية الموجهة للقطاع الفلاحي في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014.

الوحدة: مليار دينار جزائري

	مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	مخطط دعم النمو (2005-2009)	المخطط الخماسي (2010-2014)
إجمالي الاستثمارات	525	4202.7	212144
الفلاحة	65.4	300	1000
النسبة المئوية	%12.46	%7.14	%4.71

المصدر: زوهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 65.

1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)

في سنة 2001 أعدت الحكومة برنامج للإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج(7 ملايير دولار) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 دينار(ما يعادل 16 مليار دولار)، كان لقطاع الفلاحة نصيب من هذا البرنامج التي تبلورت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حوالي 65 مليار دج.

1.1 تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

هو سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق في المديين الطويل والمتوسط تتماشى والتحولات الاقتصادية الداخلية(اقتصاد السوق)، والخارجية(توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، وهذا من خلال وضع إستراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي، يحد من الفجوة الغذائية ويزيد في إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي.

2.1 أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لقد لقد شكل المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 الإطار التنظيمي الذي يرجع إليه مدراء المصالح ومحافظي الغابات لتنفيذ برامج التنمية. حيث يهدف هذا المخطط إلى تحقيق العناصر الإستراتيجية التالية[9]:

- استعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتثمينها(التربة، المياه)، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى(المالية، البشرية)، والاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستديمة.
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي.
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة وتلك المهددة بالجفاف(المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية.
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي.
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلية للمقاومة المؤكدة، ورفع الصادرات من المواد الفلاحية.
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية.
- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

3.1أجهزة تمويل القطاع الفلاحي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي

استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، حيث قدر غلافه المالي ب: 55.89 مليار دينار، وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يلخصه الجدول الآتي:

جدول2 : هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)

الوحدة: 10^9 دج

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: الجزائر، رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ص 32.

من خلال الجدول، يتبين لنا أن هناك ثلاثة صناديق تمول القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) و هي:

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والذي تم إنشاءه من خلال إنشاء الحساب الخاص رقم 302-67 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 /05/ 2000 والمحدد لكيفية عمل الحساب الخاص، وكذا التعليمية الوزارية المشتركة رقم 586 المؤرخة في 25 /06/ 2000 المحددة لمدونة الموارد والنفقات الخاصة بالحساب 302-67 بعنوان الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية. من خلال هذا الصندوق يتم تقديم مساعدات مالية للفلاحين وذلك من أجل إنشاء وتطوير استثماراتهم في القطاع الفلاحي، ويتم تقديم الدعم عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يقوم بدفع الأموال إلى الموردين ومقدمي الخدمات[10].

أما **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز** الذي انشأ بمقتضى القانون 02-11 المؤرخ في 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 لمحل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، يستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الاقتصاديين، الأفراد أو الجماعات الذين لهم مشاريع جوارية في عمليات تعيد بعث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي.

في حين يتمثل الصندوق الاخير في **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي**، وطبقا للقرار الوزاري المشترك رقم 553 المؤرخ في 2000/06/10 يعتبر الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف العمليات المالية للصندوق الوطني للضبط والتنمية والذي يعتبر أكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار التنموية الفلاحية، حيث يساهم هذا الأخير بنسبة تقدر ب: 95.9 % من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي.

2. **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)**

سمي أيضا المخطط الخماسي الأول، قدر الغلاف المالي المخصص له ب 4202.7 مليار دج (ما يعادل 55 مليار دولار)، يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق لم يتم انجازها. وعند اختتامه في نهاية 2009 فقد وصل غلافه المالي إلى نحو 9680 مليار دج (130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات التقييم المشاريع جارية الانجازات[11].

أرادت الجزائر أن تصل بهذا البرنامج التكميلي إلى تطوير نمو قطاع الفلاحة عن طريق[12]:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين.
- تنمية تربية المواشي والدواجن و تنويعه.
- إعادة توجيه القدرات الفلاحية.
- تحسين محيط المستثمرات.

- ترقية الصادرات الفلاحية.
- استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي.
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية.

جدول 3: توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حسب كل باب.

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
تحسين المستوى المعيشي للسكان	1908.5	45.41
تطوير المنشآت والهياكل القاعدية	1703.1	40.52
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.02
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تكنولوجية الاتصالات	50	1.19
المجموع البرامج الخماسي 2005-2009	4202.7	100

المصدر: ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تقييمية**-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2006، ص205-206.

حسب الجدول أعلاه، نجد أن قطاع الفلاحة ضمن قطاعات التنمية الاقتصادية الذي لم يتجاوز نصيبه 8.02% من إجمالي البرنامج، والذي يشترك مع عدة قطاعات وهي: الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

جدول 4: توزيع مخصصات برنامج دعم التنمية الاقتصادية 2005-2009.

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
الفلاحة و التنمية الريفية	300	88.97
الصناعة	13.5	4
الصيد البحري	12	3.56
ترقية الاستثمار	4.5	1.33
السياحة	3.2	0.95
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية	4	1.19

المصدر: ياسمينة زرنوح، مرجع سابق، ص 205-206، بتصرف.

تعكس هذه النسب الاهتمام الذي توليه الحكومة الجزائرية لقطاع الفلاحة ومحاولة تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أخذ هذا القطاع 300 مليار دج أي ما نسبته 88.97%.

3. برنامج المخطط الخماسي (2010-2014)

لقد تم تخصيص ما يقارب 1000 مليار دج، بنسبة 4.71 % نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق، من أجل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى. ففي خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري سنة 2009 بولاية بسكرة، والذي تم على ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والذي حرص على ضرورة **تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية**. وبالتالي تم تعميم البرنامج، ليتم اعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 للتجديد الفلاحي والريفي.

تتركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور أساسية، وهي[13]:

- التجديد الريفي.
- التجديد الفلاحي.
- تعزيز المهارات و القدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين والمستثمرين الفلاحين وصغار المربين.

تقوم سياسة التجديد الفلاحي على ثلاث محاور رئيسية، وهي[14]:

- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا، وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.
- تطبيق نظام الضبط (**SYRPALAC**) ، والذي يهدف من جهة تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع(الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت، والبطاطا)، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين المنتجات الفلاحية، وتوفر المذابح.
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

في حين تستند سياسة التجديد الريفي إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، والموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربعة محاور أساسية، وهي[15]:

- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، و توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية.
- المشاريع الجوارية التنموية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على االموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والنشاطات المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى.
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا، استنادا على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات و قدرات كل ولاية، ويتم تقييم الأداء على أساس التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

ثالثا: أثر التمويل الفلاحي على التنمية الزراعية

يقوم القطاع الزراعي بدور هام وتأثير مباشر في النمو الاقتصادي، وبالرغم من أهميته والمبالغ المرصودة لإنعاشه في الجزائر، إلا أن مكانته ما فتئت تتراجع لصالح قطاع المحروقات والأشغال العمومية والخدمات، فمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 11.5% لسنة 2015، وهي نسبة قليلة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة و هذا ما يبينه جدول 5.

جدول 5:مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (2010 و 2013-2015):

	2010	2013	2014	2015
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.5	9.9	10.3	11.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملحق (1/3)، 2016، ص 431، بتصرف.

1. مقومات تحقيق التنمية الزراعية

1.1موارد الأراضي الزراعي

تقدر المساحة الكلية المزروعة في الجزائر بأكثر من 40 مليون هكتار، أي بحوالي 17 % من المساحة الكلية، وهي نسبة قليلة مقارنة بالمساحة الإجمالية والتي تقدر ب 238 مليون هكتار[16].

2.1 الموارد المائية

تتوسط الموارد المائية في دول المغرب العربي في خانات ثلاث: ندرة حادة (100-499 متر مكعب للفرد)، ونذرة (500-999 متر منعي للفرد)، وإجهاد (1000- 1499 متر مكعب للفرد)، نسبة إلى تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2014- الأمن الغذائي في البلدان العربية-، حيث تأتي الجزائر في خانة نذرة حادة ب 319.8 متر مكعب للفرد سنويا، مع العلم أن خط الفقر المائي المحدد عالميا بنحو 1000 متر مكعب سنويا.

3.1 القوى العاملة في الزراعة

يشكل سكان الريف حوالي 24.5% من سكان الجزائر حسب إحصائيات 2014، والذي كان يمثل 33.5% من إجمالي السكان لسنة 2010، أي انخفاض 9%. ويعتبر قطاع الزراعة هو المجال الرئيسي للشغل في المناطق الريفية، حيث يمثل 20% من إجمالي القوى العاملة. ويلاحظ أن هذه النسبة في تراجع مستمر، ويرجع ذلك بالأساس إلى معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية ، وانخفاض الدخل السنوي في الريف مقارنة بالدخل في الحضر وعزوف الشباب الجزائري عن النشاط الزراعي. وهذا ما يتبين من خلال الجدولين التاليين (6-7):

جدول 6: نسبة سكان الحضر والريف من إجمالي السكان.

	المساحة ($كم^2$)	سكان الحضر و الريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)			
		2010		2014	
	2015	حضر	ريف	حضر	ريف
الجزائر	2.381.741	66.5	33.5	75.5	24.5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

جدول 7: العمالة الكلية والقوى العاملة في القطاع الزراعي (2010 و2012-2014):

	العمالة الكلية (ألف نسمة)					القوى العاملة بالزراعة (ألف نسمة)				
	2010	2012	2013	2014	النمو% 2013-2014	2010	2012	2013	2014	النمو% 2013-2014
الجزائر	15.651	16.456	16.859	17.137	1.6	3.318	3.368	3.387	3.401	0.4

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

2. الإنتاج الغذائي في الجزائر: 2007-2014:

تحصل الجزائر على إمداداتها الغذائية من خلال مزيج من الإنتاج المحلي والواردات من بلدان أخرى. وعلى رغم مسعاها في العقود الماضية إلى تقليص اعتمادها على المصادر الخارجية، فهي لا تزال أكبر البلدان استيرادا للحبوب، التي تشكل الغذاء الأساسي لها.

1.2الانتاج النباتي

جدول 8: تطور مساحة وإنتاجية وإنتاج الحبوب في الجزائر(متوسط الفترة 2007-201 و2012-2014).

الوحدة: المساحة (ألف هكتار) الإنتاج (ألف طن) الإنتاجية (طن/ هكتار)

	البيان	متوسط الفترة 2007-2011	2012	2013	2014
الجزائر	المساحة	2645.29	3063.03	2699.25	2509.02
	الإنتاجية	1425	1677	1820	1369
	الإنتاج	3768.73	5137.15	4912.23	3435.23

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

يشير الجدول أعلاه، أن المساحة المخصصة لزراعة الحبوب عرفت انخفاضا، حيث كانت تتجاوز 2.64 مليون هكتار لمتوسط الفترة 2007-2011، لتنخفض إلى 2.5 مليون هكتار في سنة 2014، أما بالنسبة للإنتاج فقد عرف انخفاضا ملحوظا، فقد بلغ الإنتاج لسنة 2014 ب 3.43 مليون طن، في حين كان 3.76 مليون طن خلال متوسط الفترة (2007-2011)، ويرجع السبب الرئيسي إلى الظروف المناخية وكذا انتهاج الفلاحين محاصيل زراعية أخرى بدل الحبوب.

جدول 9: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر للفترة (متوسط 2007-2011 و 2012-2014).

الوحدة: المساحة: ألف هكتار الإنتاجية: كلغ/هكتار الإنتاج : ألف طن.

المجموعات السلعية	متوسط الإنتاج الفترة 2007-2011			2012			2013			2014		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الحبوب	2645.29	1425	3768.73	3063.03	1677	5137.15	2699.25	1820	4912.23	2509.02	1369	3435.23
البطاطا	106.04	25418	2695.30	138.67	30428	4219.48	162.71	30287	4928.03	156.18	29924	1673.52
البقوليات	70.73	864	61.14	85.30	988	84.29	84.99	1128	95.83	90.50	1035	93.70
الخضر	397.95	18642	7418.67	468.26	22215	10402.32	505.57	23471	11866.41	499.07	24641	12297.73

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

يحتل الإنتاج النباتي مكانة هامة في الفلاحة عموما، حيث يوضح الجدول رقم (9) الارتفاع المتواصل لإنتاج السلع الغذائية خلال الفترة (2007- 2014) بنسب متفاوتة، فالنسبة لمحاصيل الحبوب فقد عرفت تذبذبا واضحا في حجم إنتاجها، مما جعل حجم الإنتاج غير منتظم، ولعل الارتفاع المسجل كان في سنة 2012 بإنتاج قدره 5.13 مليون طن، لينخفض سنة 2013 و2014 على التوالي، وهذا راجع لأسباب رئيسية تتعلق بالظروف المناخية غير الملائمة، وتذبذب المساحة المزروعة من القمح.

أما بالنسبة للمحاصيل النباتية الأخرى فقد شهدت هي الأخرى نموا واضحا خلال الفترة (2007-2014)، عكس البطاطا التي عرفت عدم الاستقرار، فقد ارتفعت من 2.69 مليون طن مليون طن كمتوسط للفترة 2007-2011 إلى 4.92 مليون طن سنة 2013، ثم انخفضت سنة 2014 بإنتاج قدر ب 1.67 مليون طن، ومرد ذلك بالدرجة الأولى نقص المساحة المزروعة إضافة إلى عامل الجفاف الذي أصاب المناطق الغربية من الوطن .

في حين البقوليات فقد سجلت ارتفاعا من الإنتاج، غير أنها حققت اكتفاء ذاتيا ضعيفا قدر ب 35% سنة 2013. كذلك الأمر بالنسبة للخضر التي عرفت نموا فاق 5 مليون طن سنة 2014، حيث قدر الإنتاج ب 12.29 مليون طن مقارنة بمتوسط الفترة 2007-2011 الذي كان إنتاجه يقدر ب 7.41 مليون طن، ويرجع سبب ذلك إلى اعتماد البيوت البلاستيكية والزراعة الصحراوية بالأساس.

جدول 10: إنتاج الفاكهة للفترة (متوسط الانتاج 2007-2011 و2012- 2014).

الوحدة: المساحة: ألف هكتار الأشجار: بالألف شجرة الإنتاج: ألف طن

المجموعات السلعية	متوسط الإنتاج الفترة 2007-2011	2012			2013			2014		
		المساحة المثمرة	الأشجار المثمرة	الإنتاج	المساحة المثمرة	الأشجار المثمرة	الإنتاج	المساحة المثمرة	الأشجار المثمرة	الإنتاج
الفاكهة	2552.03	369.63	18807.10	3856.74	372.58	19691.74	4231.63	370.39	20140.51	4205.10

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2016، الجدول (17)، ص 67، بتصرف.

يتبين من الجدول رقم (10)، إن الإنتاج في هذه المجموعة السلعية وهي الفاكهة لم يعرف تطورا ملحوظا، حيث سجل متوسط الإنتاج للفترة (2007- 2011) ب: 3.85 مليون طن، أما في سنة 2014 فقد قدر الإنتاج ب 4.2 مليون طن، أي بزيادة قدر لم تتجاوز 0.4 مليون طن، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك لعدم وجود وعي لدى الفلاحين بأهمية هذه الشعبة خاصة الصناعة الفلاحية.

2.2 الإنتاج الحيواني

جدول 11: الإنتاج الحيواني للفترة (2007-2011 و2012-2014)

الوحدة: ألف رأس.

	متوسط الفترة 2007-2011	2012	2013	2014
الأبقار	1226.70	1843.94	1909.46	2049.65
الأغنام	21632.76	25194.00	26573.98	27807.73
الماعز	4049.93	4595.00	4910.70	5129.84
الجمال	304.06	340.00	344.02	354.47

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الجدول 93 و95-97، بتصرف.

من الجدول أعلاه، يتضح أن الجزائر تملك ثروة حيوانية معتبرة، ولكن مقارنة بالدول العربية فهي قليلة مقارنة بالمساحة الشاسعة التي تتربع عليها، حيث بلغت أعداد الثروة الحيوانية في الدول العربية في عام 2013 بحوالي 345 مليون رأس، تشكل الأبقار والجاموس حوالي 17.06 % منها، والأغنام 52.11%، والماعز 26.03%، والإبل 4.70%.

جدول 12: الإنتاج الحيواني والداجني للفترة (2007-2011 و2012-2014):

الوحدة: ألف طن.

	متوسط الفترة 2007-2011	2012	2013	2014
إنتاج اللحوم الحمراء	254.82	240.87	242.20	252.64
إنتاج لحم الدجاج	220.45	365.40	418.40	463.18
المجموع	475.27	606.27	660.60	715.82

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الجدول 107-108، بتصرف.

أما الإنتاج من اللحوم الحمراء فقد بلغ 252.64 ألف طن سنة 2014، والذي لم يعرف تطورا ملحوظا، حيث بقي يتراوح في حدود 240-254 ألف خلال فترة الدراسة، ويرجع السبب الرئيسي إلى قلة رؤوس الأبقار والأغنام مقارنة بالاستهلاك المحلي المتزايد. أما الإنتاج من لحم الدواجن فقد عرف تطورا ولو كان طفيفا، حيث قفز من 220.45 ألف طن كمتوسط للفترة (2007-2011) إلى 463.18 ألف طن سنة 2014، أي بزيادة تفوق 100%.

3.2 الإنتاج السمكي

عرف إنتاج الأسماك تذبذبا في إنتاجه، حيث بلغ 101.58 ألف طن سنة 2014 بمعدل انخفاض قدره 50.59% مقارنة بمتوسط الفترة 2007-2011 ، مع العلم أن معظم الإنتاج من المصايد وليس المزارع، وهذا نتيجة الصيد الجائر وطرق الصيد غير المستديمة والمناخ[17].

4.2 قيمة صادرات وواردات الجزائر من السلع الغذائية خلال الفترة 2000-2013

جدول 13: تطور قيمة صادرات وواردات الجزائر من السلع الغذائية خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	32	28	35	48	59	67	73	88	119	113	315	355	315	402
الواردات	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580

المصدر: نور الهدى بورغدة، **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي – حالة الجزائر-** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014-2015، ص158.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات زادت منذ بداية الألفية من 32 مليون دولار إلى 402 مليون دولار سنة 2013، وهي نسبة ضئيلة جدا. أما الواردات من السلع الغذائية تضاعفت هي الأخرى، حيث بلغت 2415 مليون دولار سنة 2000، لتصل إلى الضعف تقريبا سنة 2007 بمبلغ 4954 مليون دولار، لتعرف تراجعا طفيفا سنتي 2009 و2010 لتعاود الارتفاع لتصل الارتفاع إلى 9850 مليون دولار سنة 2011. هذا ما يفسر تبعية الجزائر في مجال الغذاء بالرغم من المجهودات المبذولة والبرامج المسطرة لتطوير القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية.

رابعا: تقييم سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر (2000-2014)

لا يزال التمويل بصفة عامة و التمويل الفلاحي بصفة خاصة يعاني من عدم توفر البيئة الملائمة لتطوره ونموه ومواكبته للتطورات الحاصلة، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي (الوطني) أو المستوى الخارجي (الدولي). إلا أن آفاق النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر كبيرة جدا نظرا للمؤهلات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع، والاهتمام الذي

توليه السلطات به، بتوفير جميع وسائل الدعم المادية والمعنوية الضرورية في ظل تداعيات انخفاض أسعار البترول، والاعتماد عليه كرهان استراتيجي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن والاكتفاء الغذائي.

1 معوقات التمويل الفلاحي

هناك جملة من المعوقات التي تحد من فعالية التمويل في هذا القطاع، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل عملية استفادة الفلاحين من آليات الدعم الفلاحي كعمليات استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- عدم مواكبة المنظومة المصرفية للتطورات الحاصلة على المستوى التكنولوجي، كإنشاء بنوك معلومات متوفرة يمكن للمصالح ذات العلاقة بعملية التمويل الولوج إليها.
- جهل العديد من الفلاحين بالإجراءات القانونية و كذا الإدارية المتعلقة بالاستفادة.
- عدم استقرار مضمون السياسة الاقتصادية الكلية للبلاد وغموضها أحيانا.
- صعوبة الحصول على التمويل، حيث أن مدة تسديد التمويلات الممنوحة للقطاع الفلاحي تصل قرابة عامين، هذا بسبب البيروقراطية من الجهات الوصية وكذا البنوك.
- رفض معظم الفلاحين قروض البنكية بفوائد بسبب نازع ديني.
- سياسة دعم الأسعار التي تنتهجها الدولة، حيث يشير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لسنة 2013/2012، أن دول المغرب العربي تعتمد على الضرائب المخفضة على الحبوب والإعانات الغذائية لضمان القدرة على تحمل التكاليف الغذائية، ويشير إلى إن سياسية الجزائر المعتمدة تعتبر الأضعف مقارنة بالمغرب، حيث تتفق 0.03 % من إجمالي الناتج المحلي على دعم المواد الغذائية، في حين 0.7% بالنسبة للمغرب[18].
- عدم التفاعل بين الفلاحين و مديريات الفلاحة من جهة، ومديريات الفلاحة وبعض الغرف الفلاحية للولايات.
- المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وتأثيراتها الاستقرار في المناطق الريفية.

2 اقتراحات لتفعيل سياسة التمويل الفلاحي

هناك جملة من الاقتراحات التي يمكن أن تساعد في فعالية سياسة التمويل في القطاع الفلاحي، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- تحديث القوانين والتشريعات لمواكبة التغيرات الدولية والسعي لتحقيق الاستقرار لما له من خلق الثقة لدى الفلاحين.
- وضع إجراءات جديدة لدعم الفلاحة، منها بالخصوص إنشاء قروض بلا فوائد لصالح الفلاحين والمربين.
- تطوير عمل القطاع المصرفي وتعزيز دوره في عملية التنمية، باعتماد سياسات نقدية ومالية أكثر مرونة، تهدف إلى دعم القطاع الفلاحي في الوقت المحدد.
- التقليص من التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، والاحتكاك المباشر بالفلاحين.
- إقامة المعارض الوطنية والدولية بهدف تبادل المعارف والخبرات بين الفلاحين والجهات الوصية، وكذا التعريف بالمنتوج وإمكانية التصدير.

- إقامة شبكات المواصلات إضافة إلى الكهرباء، خاصة بالنسبة للمناطق الصحراوية والنائية لتسهيل عملية التسويق وكذا التخزين عن طريق إنشاء مخزون استراتيجي غذائي.
- خلق صناعات خفيفة ومتوسطة لها علاقة بالمنتوج الزراعي، مما يوفر دخلا قارا للفلاحين.

وللنهوض بالقطاع الزراعي على المستوى الوطني، وجب وضع إستراتيجية قائمة على الإدارة المحكمة من قبل السلطات الوصية للتنمية الزراعية على المستويين القومي والقطري، والتي تتميز بالفعالية في التخطيط والتنفيذ، إضافة إلى العمل الجماعي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، فإرساء مبادئ الحوكمة في التمويل الفلاحي يعتبر رهان استراتيجي للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الزراعية، ومنه الخروج من التبعية الاقتصادية وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائي.

خلاصة:

مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة تطورات بداية من التسيير الذاتي وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة في السنوات الأخيرة، ونظرا لأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، جعل القائمين عليه يولون أهمية كبيرة لهذا القطاع من خلال المخصصات المالية الضخمة المخصصة لدعمه، وهذا بهدف توفير الغذاء بأسعار معقولة في الأسواق الداخلية وجعل المنتجات الزراعية الوطنية أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية.

بالنسبة لسياسة الدعم والتمويل في الجزائر فعرفت ثلاثة مراحل خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2014، المرحلة الأولى بدأت مع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2000، بتطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الذي يهدف إلى استخدام جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع لموجهة التحولات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، وبعد مرور أربع سنوات من تطبيق هذا المخطط تواصلت الإصلاحات في سنة 2005 ببرنامج دعم النمو، لتعطي أكثر صرامة في تسيير مبالغ الدعم. لتتواصل الإصلاحات في سنة 2008 من خلال برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي الذي يمتد من 2009 إلى 2014 في إطار المخطط الخماسي، والذي ينقسم إلى شقين، شق مرتبط بالتطوير الفلاحي بدأ تطبيقه بتوقيع عقود النجاعة مع 48 ولاية مرتبط بخصوصيات كل ولاية وقدراتها وتاريخ تنميتها الفلاحية، ويهدف إلى دعم تكثيف الإنتاج في الفروع الفلاحية الإستراتيجية، وشق ثاني مرتبط بالتجديد الريفي يهدف إلى المحافظة على الأراضي الزراعية ومهمتها الإنتاجية وتثمين الموارد الطبيعية، وتشجيع سكان الريف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة.

بالرغم من كل الإمكانيات المسخرة لإنجاح هذه البرامج إلا أنها عرفت بعض الصعوبات والعراقيل على المستوى الميداني.

الاحالات والمراجع:

[1] هيثم صاحب عجام، **التمويل الدولي**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 23.

[2] رشا سعيد أمي استيتيه، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999، ص13.

[3] علي محمود فارس وآخرون، **أسس الاقتراض الزراعي و التمويل التعاوني**، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005، ص 294.

[4] رشا سعيد أمي استيتيه، مرجع سابق، ص 14.

[5] عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط1، مطبعة العالي، العراق، 1969، ص 1969.

[6] عزام البلاوي، **التنمية الزراعية إشارة إلى خاصة للدول العربية**، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967، ص 22.

[7] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الريفية في المنطقة العربية، السودان، 2008، ص 5-6.

[8] عزاوي أعمر، **إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 9-10.

[9] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سنة 2000، ص 72.

[10] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 82.

[11] محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث**، العدد 2012/10، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 147.

[12] كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 07، 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 209.

[13] MADR,**le renouveau agricole et rural en marché « Algerie »,** Revue et perspertives, Mai 2012,P 08.

[14] MADR, **la politique de renouveau agricole et rural en Algérie**, Novembre 1010, P 02.

[15] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي**، التجديد الفلاحي والريفي، 2010، ص2.

[16] تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2014، الأمن الغذائي في البلدان العربية.

[17] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الجدول 112، ص 106.

[18] الأمم المتحدة، **برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل 2012)، حالة المدن العربية 2012-2013- تحديات التحول الحظري**، ط2، نيروبي، كينيا ، ديسمبر 2012، ص22.